|  |  |
| --- | --- |
| **بند جدول الأعمال: PL 2** | **الوثيقة C25/97-A** |
|  | **3 يونيو 2025** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
|  |  |
| مساهمة من جمهورية جنوب إفريقيا | |
| فريق العمل المعني بالاقتصاد الرقمي التابع لمجموعة العشرين (G20) بقيادة جنوب إفريقيا | |
| **الغرض**  تقدم هذه الوثيقة لمحة موجزة عن فريق العمل المعني بالاقتصاد الرقمي التابع لمجموعة العشرين (G20) بقيادة جنوب إفريقيا.  **الإجراء المطلوب من المجلس**  يُدعى المجلس إلى **الإحاطة علماً** بهذه الوثيقة.  \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_  **المراجع**  *وثيقة المجلس* [*C25/70*](https://www.itu.int/md/S25-CL-C-0070/en) | |

معلومات أساسية

إن المقترح الذي قدمته جنوب إفريقيا بشأن فريق العمل المعني بالاقتصاد الرقمي التابع لمجموعة العشرين (G20) يعكس الموضوع العام لمجموعة العشرين حالياً، ألا وهو "التضامن والمساواة والاستدامة".

إذ يمكن لهذا الموضوع أن يكون مرتكزاً للجهود الدولية الرامية إلى بناء عالم أأمن وأكثر ازدهاراً وأشمل للجميع، تَحسُن استفادة الأجيال المقبلة منه.

وتسعى رئاستنا إلى تعزيز توافق الآراء الدولي حول جدول أعمال للتنمية، في أعقاب نجاح أعمال قمة المستقبل العام الماضي، والاستعراض العشريني الحالي للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، والرئاسات الأخيرة لمجموعة العشرين من البلدان النامية كإندونيسيا والهند والبرازيل.

المناقشة

تعكس أولويات رئاستنا الأولويات الوطنية والعالمية على حد سواء، ويمكن أن تساعد في دفع عجلة التنمية الاجتماعية الاقتصادية باستخدام التكنولوجيات الرقمية.

والأولوية الأولى لفريق العمل المعني بالاقتصاد الرقمي هي التركيز على التوصيلية لتحقيق التنمية الرقمية الشاملة للجميع، بالعمل عن كثب مع الاتحاد الدولي للاتصالات ومصرف التنمية للجنوب الإفريقي (DBSA)، وبدعم من الخبراء الاستشاريين بشركة BCG، وبمدخلات من المؤسسة الإفريقية لأبحاث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فمن اللازم بمكان إيجاد زخم جديد لمعالجة قضية الشمول الرقمي. وإن لم نفعل ذلك، فإن موجة بالغة الجِدة من التطور التكنولوجي والاستثمار في التكنولوجيا ستُعمِّق عدم المساواة وتفاقمه. وحينما اتفقنا على نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات في عام 2003 في جنيف، وفي عام 2005 في تونس، كان طموحنا أن نتمكن من حفز تحقيق التنمية بنشر التكنولوجيات الرقمية.

إن بناء مجتمع للمعلومات بشري التركيز، شامل للجميع، إنمائي المنحى، يقتضي منا وجوب رسم صورة أكثر اكتمالاً للقيود والظروف الحائلة دون نفاذ الأشخاص إلى الإنترنت، وأن ندرس أسباب عدم تمتعهم بنفاذ مُجدٍ. ولنقوم بذلك، فنحن بحاجة إلى بيانات إحصائية أفضل. وإننا نتدبر في الوقت الراهن أسباب تعذر الحصول على هذه البيانات وآليات التمويل الممكنة للتغلب على هذه المشكلة.

فنعتزم استحداث إطار لمساعدة البلدان في تحديد معوقات التوصيلية الشاملة والهادفة وفي دحرها وتسليط الضوء، في الوقت ذاته، على ضرورة إيلاء اهتمام أكبر لعوامل الطلب الجانبية الكابحة للشمول الرقمي. فالأمر لا يتعلق بتوفير البنية التحتية فحسب. إذ إن تكلفة أجهزة الهاتف، ومستويات الدخل، وتكلفة البيانات، وقيمة الخدمات المهمة لحياة الأشخاص اليومية، والخلفية التعليمية، تؤثر كلها على تحقيق جدوى النفاذ إلى الإنترنت واستخدامها.

أما عن أولويتنا الثانية فنقترح استحداث إطار لقياس القيمة العامة للبنية التحتية الرقمية العامة (DPI)، يتجاوز النُّهج التقليدية شديدة التقييد المنتهجة في تحديد المنفعة من الاستثمار في البنية التحتية. ومن الممكن أن تشكل هذه المنهجية أيضاً دليلاً في تصميم حلول للبنية التحتية الرقمية العامة، بهدف زيادة تأثير هذه البنية التحتية النافع المحتمل، إلى أقصى حد ممكن. كما أن هذا النهج قد يُفيد الحكومات في إدراك المنافع إدراكاً أفضل وتخفيف المخاطر وتحديد مسوغات الاستثمار في تطوير النظام الإيكولوجي للبنية التحتية الرقمية العامة في سياقات بلدانها. ولدعم هذه الأعمال، فنحن نتحرى حالياً كذلك إمكانية وضع مبادئ توجيهية للإدارة المتكاملة للبنية التحتية الرقمية العامة، كما كان متوقعاً في الرئاسات السابقة، لضمان اعتماد نهج حقوقي في استحداث حلول للبنية التحتية الرقمية العامة. وفي سياق إعداد هذه الأعمال، لا نزال نعمل على نحو وثيق مع الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وتحالف التأثير الرقمي (DIAL)، وكلية لندن الجامعية، وجامعة كيمبريدج، والمؤسسة الإفريقية لأبحاث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد أصدرنا أيضاً في مجموعة العشرين وفي إفريقيا، عن طريق الاتحاد الإفريقي (AU)، الدعوة الموجهة من المجموعة إلى الابتكار في قطاع البنية التحتية الرقمية العامة، وتلقينا بالفعل بعض الردود المثيرة للاهتمام. وستبحث هذه الدعوة الابتكارات الجديدة في تنفيذ البنية التحتية الرقمية العامة. وفي الوقت الحاضر، نضطلع بأعمالنا المتعلقة بهذا القطاع بالشراكة مع الاتحاد الإفريقي والاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ونحن بصدد إعداد ورقة بشأن استحداث نظم إيكولوجية استشرافية للابتكار في الشركات المتوسطة والصغيرة، من شأنها أن تساعد الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (MSME) في الاستجابة للاتجاهات التكنولوجية المستقبلية. وقد انطوى تحقيق ذلك على العمل مع الاتحاد الدولي للاتصالات، وزملائنا بوزارة الاتصالات والتكنولوجيات الرقمية (DCDT)، ومع مجلس الأبحاث العلمية والصناعية (CSIR)، ووزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار (DSTI)، وعدد من الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المشمولة ببرنامج Digitech بجنوب إفريقيا وبرامج حكومية أخرى. وسيقدِّم التقرير النهائي توصيات بشأن العناصر الرئيسية لبناء نظام إيكولوجي للابتكار الرقمي مستقبلي التركيز في الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، لتنظر فيها مجموعة العشرين. ثم زِدنا لاحقاً على ذلك تركيز إضافي على تمويل الشركات الرقمية الابتكارية الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

إضافةً إلى ذلك، نتدبر حالياً الأبحاث التي أجراها كل من البنك الدولي والمؤسسة الإفريقية لأبحاث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشأن إدماج الشركات الصغرى في الاقتصاد الرقمي، من أجل بناء قدر أكبر من المساواة وحفز تحقيق التوصيلية. فالشركات الصغرى هي دعامة العديد من الأسر المعيشية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لكنها تواجه، رغم ما أثبتته من مرونة وابتكار بالغين، تهميشا اقتصادياً شديداً، ليحد ذلك من نموها واستدامتها.

وقد مكَّن تقدم تكنولوجيات الهواتف الذكية العديد من الشركات الصغرى من النفاذ إلى الإنترنت. فأتاح ذلك الفرص بالنفاذ إلى المعلومات، والتواصل مع العملاء والموردين، واستخدام أدوات العمل لزيادة الإنتاجية والربحية. بيد أنه لا يمكن تحقيق هذه المنافع ما لم تكن الشركات الصغرى تدرك الفرص السانحة وتمتلك الموارد اللازمة لتستطيع اغتنامها. وتظل قدرتها الكامنة على انتشال المجتمعات المحلية من براثن الفقر غير محققة إلى حد كبير ما دامت غير قادرة على المشاركة في الاقتصاد الرقمي مشاركة مجدية، وهو ما يشمل تصميم تطبيقات تناسب احتياجات الأشخاص المستبعدين حالياً من قطاع التكنولوجيا الرقمية.

ونعمل في الوقت الراهن مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) من أجل إعداد تقرير ومجموعة أدوات لمعالجة أوجه عدم المساواة المحتمل نشوؤها أو تفاقمها بفعل نماذج الذكاء الاصطناعي (AI) جراء مشاكل التصميم، أو الناتجة عن بيانات التدريب غير التمثيلية.

إضافةً إلى ذلك، فقد أعدت المؤسسة الإفريقية لأبحاث تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجامعة بريتوريا ورقة عن المبادئ التوجيهية للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والباحثين للنفاذ إلى البيانات، تشمل التشجيع على الاطلاع المتبادل مع القطاعين العام والخاص على البيانات. وفي هذا السياق، يمكن أن تكون النماذج اللغوية الرقمية قيمة للعديد من البلدان النامية، كما يمكنها أن تسهم في تحقيق الشمول الرقمي، لكنها ستستلزم النفاذ إلى البيانات لأغراض تدريب نماذج الذكاء الاصطناعي. ومن الممكن أن تكون لنماذج اللغة المحلية هذه منافع هائلة في تقديم القطاعين العام والخاص، على حد سواء، جميع الخدمات العامة.

ونتحرى حالياً كذلك إمكانية عقد ورشة عمل عن الذكاء الاصطناعي التوليدي وقدرته الآخذة في التطور على إنتاج مواد مزيفة بعمق عالية الجودة بتكلفة أقل، وتأثيرها على سلامة المعلومات، والنظر في تقديم ما يمكن من توصيات. ولعل هذا شكل من أشكال الاستجابة لتزايد حجم المواد المزيفة بعمق التي تُنشر على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد أعرب أعضاء مجموعة العشرين عن تأييدهم لعقد ورشة العمل هذه.

وبهذا الخصوص، أنشئ "فريق المهام المعني بالذكاء الاصطناعي، وحوكمة البيانات، والابتكار، من أجل التنمية المستدامة" ليستجيب لتنامي أولوية الاستجابة لانتشار الذكاء الاصطناعي وتأثيره المحتمل على التنمية. لكن من الواضح أن إفريقيا وبلداناً نامية أخرى معرضتان لخطر زيادة إغفالهما فيما يتعلق بالتقدم التكنولوجي إن لم تُتخذ تدابير لبناء القدرات وتعزيز الاستثمار في القارة. ومن الضروري، في الوقت نفسه، زيادة القدرة على حماية رفاه الإنسان من الأخطار المتزايدة التي تشكلها الحلول القائمة على الذكاء الاصطناعي وغيره من التكنولوجيات.

واستجابةً لذلك، ستستضيف جنوب إفريقيا مؤتمراً بشأن "الذكاء الاصطناعي لخدمة إفريقيا" لحشد الدعم الدولي اللازم لتطوير الذكاء الاصطناعي في إفريقيا، بطريقة مركزة، تتسق مع برامج الاتحاد الإفريقي القائمة. ومن المقرَّر عقده في الفترة من 3 إلى 5 سبتمبر 2025، ليكون أبرز فعالية تنظَّم في فترة رئاستنا. إذ سيكون هذا المؤتمر همزة الوصل بين مجموعة العشرين والتحديات التي تواجهها القارة الإفريقية، وسيُعبئ الموارد اللازمة لدعم تنفيذ كل من استراتيجية الذكاء الاصطناعي وإطار سياسات البيانات لدى الاتحاد الأفريقي.

الخلاصة

لقد تلقينا دعماً ممتازاً من الاتحاد الدولي للاتصالات الذي تلقى هو أيضاً المساعدة في تدريب المحررين المباشرين لدينا على التحرير المباشر. كما تلقينا رداً إيجابياً من أعضاء مجموعة العشرين على المقترحات التي قدمناها.

ــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ